

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English



التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوافيه مرة كل ثلاثة أشهر بتقرير عن أنشطة صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق، بما في ذلك التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق، على أن أقدم الإحاطة الأولى في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وأن أقدم تقريراً خطياً عن ذلك مرة كل ستة أشهر.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - أنشئ صندوق تنمية العراق عملاً بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لتودع فيه عائدات مبيعات صادرات العراق من النفط، بالإضافة إلى الأرصدة المحوَّلة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء والأرصدة العراقية المجمدة الأخرى.

٣ - وفي عام ٢٠٠٣، قرر مجلس الأمن أيضاً أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متسقة مع أفضل الممارسات السائدة في السوق الدولية، وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون مسؤولون أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من أجل كفالة الشفافية، كما قرر أن تودع جميع العائدات الآتية من تلك المبيعات، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٤ أدناه، في صندوق تنمية العراق إلى أن يتم، حسب الأصول، تشكيل حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً.

٤ - كما قرر مجلس الأمن أن تودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه في صندوق التعويضات المنشأ وفقاً للقرار ٦٨٧ (١٩٩١).



٥ - وأنشئ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بوصفه الهيئة المعنية بالإشراف على مراجعة حسابات صندوق تنمية العراق، لتنفيذ الولاية المحددة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وقد جرى تمديد تلك الولاية لاحقاً بموجب القرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧) و ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وبموجب القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) مدد مجلس الأمن أيضاً العمل بترتيبات الحصانة التي تشمل النفط والمنتجات النفطية والعائدات المودعة في صندوق تنمية العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٦ - ويتألف أعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من ممثلين لكل من الأمين العام، والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس البنك الدولي، وحكومة العراق. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل مجلس المشورة إشراك المجلس الأعلى لمراقبة الحسابات في العراق ولجنة الخبراء الماليين في عمله لضمان الاستمرارية.

٧ - وقد عقد المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ٢٥ اجتماعاً منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بما في ذلك اجتماعان في عام ٢٠٠٩. ولا تزال جميع الوثائق، بما في ذلك البيانات الصحفية ومحاضر جميع اجتماعات المجلس وتقارير مراجعة الحسابات المنجزة والوثائق الرئيسية المتصلة بولاية المجلس وعملياته متاحة على موقعه الشبكي (www.iamb.info).

٨ - وأبلغ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بأنه قد تم إيداع حوالي ١٦٥,١ مليار دولار في صندوق تنمية العراق، منذ إنشاء الصندوق وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من حصائل مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية. كما أودع مبلغ ١٠,٤ مليار دولار لدى صندوق تنمية العراق من الرصيد المتبقي من أموال النفط مقابل الغذاء المودعة في حساب الضمان الذي تحتفظ به الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار أودع كعائدات من الأصول المجمدة.

٩ - وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ مجلس وزراء جمهورية العراق لجنة الخبراء الماليين لتعمل جنباً إلى جنب مع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وتتولّى مهام المجلس في مجال مراقبة صندوق تنمية العراق عند انتهاء ولاية المجلس. ويرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في العراق، وهو مسؤول مباشرة أمام مجلس الوزراء. وتعمل اللجنة منذ إنشائها بشكل وثيق مع مجلس المشورة وتحضر جميع اجتماعاته. وتعقد اللجنة نفسها اجتماعات بصورة منتظمة، وهي ما برحت تزيد من دورها في متابعة وتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المستقلة لمراجعة الحسابات التي يصدر مجلس المشورة تكليفاً بإعدادها.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قام المراقب المالي للأمم المتحدة، يون يامازاكي، ممثلي المعين في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة صندوق تنمية العراق ومجلس المشورة.

١١ - وأدرجت المسائل المشمولة في هذا التقرير في جدول أعمال الاجتماعات التي عقدها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في عمان، في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وفي فيينا، النمسا في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهي تعكس الأنشطة التي اضطلع بها في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بكل من المجلس الدولي وصندوق تنمية العراق.

ثالثاً - الأنشطة المنفذة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة

١٢ - ناقش المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، في الاجتماع الذي عُقد في عمان، طلب مجلس الأمن من ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم إحاطات، عملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وجرى التأكيد مجدداً، على أنه ينبغي أن يقدم فرادى الممثلين في المجلس إحاطات إلى المنظمات التي يتبعونها، بصفاتهم الفردية جرياً على الممارسة المتبعة. واستجاب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطلب المجلس.

١٣ - وعندما شارفت ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على الانتهاء، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وجّه رئيس المجلس رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى رئيس وزراء العراق نوري كامل المالكي، أوصى فيها بأن تتولى لجنة الخبراء الماليين المهام الموكلة إلى المجلس. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وجه المجلس رسالة أخرى إلى رئيس الوزراء كرر فيها التأكيد على اعتقاده بأن اللجنة مستعدة لتولي المهام الموكلة حالياً إلى المجلس وقادرة على ذلك.

١٤ - وإني أدرك وجهة نظر المجلس الدولي للمشورة والمراقبة القائلة بأن لجنة الخبراء الماليين مستعدة لتحمل مسؤوليات الرقابة ولتولي مهام الرقابة على صندوق تنمية العراق بصورة كفؤة ومستقلة. وبينما يستعد مجلس الأمن لمناقشة هذا الأمر، بما في ذلك ولاية صندوق تنمية العراق في نهاية عام ٢٠٠٩، سيكون من المهم كفالة النظر في اتباع عملية وآلية خلافة ملائمتين.

١٥ - وقدم المراجع الخارجي للحسابات، على نحو منتظم، إحاطات إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشأن التقدم المحرز في عمليات مراجعة الحسابات التي جرت في عام ٢٠٠٨. وقام المجلس، في الاجتماع الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باستعراض

المشروع الأول لتقرير مراجعة الحسابات لصندوق تنمية العراق الذي يغطي الفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقام باستعراض التقرير النهائي لمراجعة الحسابات في الاجتماع الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في فيينا. كما قُدِّم تقرير مراجعة الحسابات إلى وزارة المالية العراقية ومجلس الوزراء العراقي، وهو متاح للجمهور على الموقع الشبكي للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة والموقع الشبكي للجنة الخبراء الماليين (www.cofe-iq.net).

١٦ - كما نُشرت على الموقع الشبكي للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الرسالة الإدارية المتعلقة بالمراقبة الداخلية، والرسالة الإدارية المتعلقة بالوزارات التي تتولى الإنفاق للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعدهما المراجع الخارجي للحسابات.

١٧ - وتُواصل تقارير مراجعة الحسابات تسليط الضوء على المسائل الرئيسية المثيرة للقلق المتعلقة بجوانب الضعف فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على استخراج النفط واستغلال الموارد. وكان الوصول إلى بعض الوزارات والمناطق قد تأخر في وقت سابق، ولكن جرى حلّ هذه المسألة من خلال تدخل لجنة الخبراء الماليين واكتمل العمل الميداني الآن.

١٨ - ولا تزال تقارير مراجعة الحسابات أيضا مشفوعة بالكثير من التحفظات، وقد أعرب المجلس عن قلقه إزاء عدم تسوية بعض المسائل، بما في ذلك عدم قيام المؤسسة العامة لتسويق النفط حتى الآن بإيداع الحصائل النقدية لمبيعات زيت الوقود في صندوق تنمية العراق.

١٩ - وسلط المجلس الضوء على هذه الشواغل في بياناته الصحفية العامة وفي محاضر اجتماعاته.

٢٠ - والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، اعترافا منه بكفاءة وقدرات لجنة الخبراء الماليين، التي يساعدها المجلس الأعلى لمراقبة الحسابات، قد عهد بالفعل إلى تلك اللجنة بالكثير من مهام المتابعة التفصيلية والتحقيقات المتصلة بنتائج مراجعة الحسابات. وما برح ممثلو حكومة العراق واللجنة والمجلس الأعلى لمراقبة الحسابات يقدمون، تقارير إلى مجلس المشورة بصفة منتظمة عن الإجراءات المتخذة لمتابعة توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفذ بعد.

٢١ - لا يزال المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يشعر بالقلق إزاء استمرار عدم تنفيذ واحدة من أولى توصياته تنفيذا كاملا منذ عام ٢٠٠٤ بشأن قياس النفط. وكشفت التحقيقات التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي أن النسبة الإجمالية لإقامة نظام لقياس النفط بلغت ٣٣ في المائة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ظل غياب نظام كلي وشامل لوضع ضوابط على استخراج النفط، لم يتمكن مراجع الحسابات الخارجي من المطابقة بين كميات النفط المستخرجة الواردة المقيدة في سجلات المؤسسة العامة لتسويق النفط

والكميات المستهلكة داخلياً. غير أن مراجع الحسابات الخارجي تمكّن من المطابقة بين كميات النفط التي وردت إلى المؤسسة والمبيعات من صادرات النفط.

٢٢ - وقدّم خبراء النفط من وزارة النفط العراقية إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إحاطة بشأن قياس النفط. وقد أحرز بعض التقدم، بما في ذلك فيما يتعلق ببدء وزارة النفط في تنفيذ مدوّنة لقياسات الوقود الهيدروكربوني لأغراض الضريبية ونقل الحيازة. غير أنه لا يزال يتعيّن بذل الكثير من الجهد قبل أن يكون بالإمكان تنفيذ نظام تشغيلي كامل لمراقبة وقياس إنتاج النفط وتوزيعه ومبيعات التصدير، تنفيذاً شاملاً. وتشير المؤشرات الواردة من وزارة النفط إلى أن التنفيذ سيتم بحلول عام ٢٠١١ على أقرب تقدير.

٢٣ - وقبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دخلت المؤسسة العامة لتسويق النفط في صفقات مقايضة مع حكومة الجمهورية العربية السورية ومع شركات خاصة أخرى لتصدير النفط والمنتجات النفطية. وبلغت قيمة صفقات المقايضة مع الحكومة السورية بحسب سجلات المؤسسة منذ البداية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما مقداره ٨٦٥ ٧٥٠ دولاراً، في حين بلغت قيمة صفقات المقايضة مع الشركات الخاصة منذ البداية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما مقداره ٨١٥ ٣٤٨ دولاراً. وإني أرحب بالنتيجة التي توصّل إليها مراجع الحسابات الخارجي، وهو شركة كي بي إم جي (KPMG)، والتي مفادها بأنه لم تجر أي صفقات مقايضة خلال عام ٢٠٠٨.

٢٤ - ومن أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في صندوق تنمية العراق، ومع أخذ النتائج التي توصّل إليها مراجعو الحسابات الخارجيون بعين الاعتبار، دعا المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى نشر البيانات المالية للصندوق في حينها شهرياً على الموقع الشبكي للجنة الخبراء الماليين. ودعا المجلس أيضاً اللجنة إلى وضع خطة عمل واقعية وإطار زمني لحل مسألة التحفظات المتصلة بمراجعة الحسابات التي أعربت عنها شركة كي بي إم جي، في رأيها المتعلق بمراجعة الحسابات. وطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم إليه تقريراً كل شهرين بشأن التقدم المحرز بشأن هذه النقاط؛ ومن المتوقع أن تُنشر هذه التقارير على الموقعين الشبكيين للمجلس واللجنة. كما حث المجلس اللجنة على مواصلة العمل بسرعة في دعم اتخاذ الخطوات اللازمة لكي يعتمد مجلس النواب، في وقت مبكر، القوانين واللوائح المتعلقة بالهيكل التنظيمية، وتوصيف الوظائف، ونظم المراقبة الداخلية، ووضع خطة عمل محددة زمنياً، يقرها مجلس الوزراء، لتنفيذ نظام شامل لقياس النفط.

٢٥ - وإني أرحب بالخطوات التي اتخذتها لجنة الخبراء الماليين، ولا سيما النهج الاستباقي الذي اعتمدته في عملها مع مجلس الوزراء، الذي دفع المجلس إلى إصدار توجيهات إلى جميع

الوزارات بتشكيل لجان عاملة لمعالجة القضايا المتصلة بالهيكل التنظيمية ونظم المعلومات التي أثارها مراجعو حسابات صندوق تنمية العراق. وستقوم اللجنة برصد التقدم الذي تحرزه الوزارات في تنفيذ هذه التوجيهات كما سيقدم المجلس الأعلى لمراقبة الحسابات تقريراً إلى مجلس الوزراء عن متابعة دراسة استقصائية أجراها المجلس الأعلى حددت نقاط الضعف في أعمال الرقابة الداخلية في الوزارات.

٢٦ - وإنني أرحّب بتقارير المتابعة التفصيلية الواردة من لجنة الخبراء الماليين والمجلس الأعلى لمراقبة الحسابات التي نُشرت على الموقع الشبكي للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وتشير هذه التقارير إلى أنه يجري إحراز تقدم، ولكن من الواضح أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات مراجعي الحسابات وتعزيز نظام المراقبة الداخلية. وكرر مجلس المشورة تأكيد توصيته السابقة لحكومة العراق بأن تكشف جهودها لمتابعة الأصول العراقية المحمّدة في الخارج، بما في ذلك عن طريق النظر في إنشاء كيان مستقل للاضطلاع بهذه الجهود. وإنني على علم بأن لجنة الخبراء الماليين قد فاتحت وزارة المالية العراقية بشأن هذه المسألة.

٢٧ - وقدم ممثل لجنة الخبراء الماليين، بانتظام، إحاطات إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشأن ما تضطلع به اللجنة من أنشطة وبرنامج عملها وتنسيق عملها مع المجلس لكي يتمكن المجلس من تسليمها بسلسلة المسؤولية الرقابية التي يتولاها، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وبدأت اللجنة في عملية تعيين مراجع الحسابات لعام ٢٠٠٩، كجزء من خطة عملها لعام ٢٠٠٩. ووافق المجلس على أن تغطي عملية مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩ الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع إجراء عملية مراجعة مرحلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وستجري المراجعة المرحلية في ظل رقابة رفيعة المستوى من جانب المجلس، في حين يُتوقع أن تجري المراجعة النهائية في ظل رقابة كاملة من جانب اللجنة، إذ من المقرر أن تكون ولاية المجلس قد انتهت بحلول ذلك الوقت. ووافق المجلس على العملية وأعرب عن اتفاقه مع توصية اللجنة بالمضي قدماً في عمليات مراجعة الحسابات.

٢٨ - ويلزم، على سبيل الأولوية تحسين نظم المراقبة في الوكالات العراقية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسة العامة لتسويق النفط، وكذلك في مختلف الوزارات العراقية. وسوف يعمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشكل وثيق مع لجنة الخبراء الماليين والحكومة العراقية من أجل رصد التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على صندوق تنمية العراق وتقديم التقارير بهذا الشأن.

٢٩ - ولاحظ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أن مكتب المدعي العام للولايات المتحدة أصدر في عام ٢٠٠٨ نشرات صحفية تتصل بإجراءات المحكمة التي اتخذت نتيجة التحقيقات التي أجرتها لجنة فولكر في برنامج النفط مقابل الغذاء والتي تشير إلى فرض غرامات على عدد من الشركات والأفراد المتورطين. وكان من المقرر أن تودع الغرامات المفروضة نتيجة لإجراءات المحكمة في صندوق تنمية العراق، الذي أصدرت شيكات مستحقة الدفع لصالح الصندوق. وأكد مراجع الحسابات الخارجي أن مبالغ يصل مجموعها إلى حوالي ٥٠ مليون دولار، تقرر بموجب إجراءات المحكمة في الولايات المتحدة المتحدة، قد أودعت في حساب صندوق تنمية العراق خلال السنة المالية ٢٠٠٨.

٣٠ - ومن المقرر مبدئياً عقد الاجتماع المقبل للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بمشاركة لجنة الخبراء الماليين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، ستعقد تلك اللجنة اجتماعاتها على حدة بصفة منتظمة.